



03 يناير 2016

في ضوء قرار الرئيس رفع الحصانة البرلمانية عن عدد من النواب

مجلس منظمات حقوق الإنسان والهيئة المستقلة يلتقيان بأعضاء هيئة الكتل البرلمانية

رام الله/ التقى أمس، ممثلون عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) بعدد من أعضاء هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في ضوء قرار الرئيس محمود عباس رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وحضر اللقاء الذي عُقد في مقر الهيئة المستقلة كل من النواب: د. حنان عشراوي؛ أ. قيس أبو ليلى؛ د. حسن خريشة؛ د. مصطفى البرغوثي؛ أ. خالدة جرار؛ أ. أيمن ضراغمة؛ ود. بسام الصالحي.

وشارك في اللقاء عن الهيئة د. فارسين شاهين، مفوض عام الهيئة المستقلة؛ ود. ممدوح العكر، عضو مجلس المفوضين؛ ود. عمار الدويك، مدير عام الهيئة. فيما حضر عن مجلس المنظمات: أ. عصام العاروري، مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان؛ أ. سحر فرنسيس، مدير عام مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان؛ أ. صهيب الشريف، مدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان؛ أ. حلي الأعرج، مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات)؛ د. عصام عابدين، رئيس وحدة المناصرة المحلية، مؤسسة الحق؛ أ. حسيب النشاشيبي، مدير عام مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ومحمود الإفرنجي، منسق أعمال مجلس المنظمات، إضافة إلى د. عمر رحال، مدير عام مركز إعلام الديمقراطية وحقوق الإنسان (شمس).

وتداول المجتمعون تدايعات قرار الرئيس محمود عباس رفع الحصانة البرلمانية عن النواب الخمس، استناداً إلى قرار المحكمة الدستورية، على النظام السياسي الفلسطيني برتمته، خاصة في حالة التدهور الخطير التي ترافق تغيب المجلس التشريعي الفلسطينية، والمساس بالسلطة القضائية واستقلاليتها والتعدي على الحقوق والحريات العامة الدستورية.

واتفق المجتمعون على أن قرار المحكمة الدستورية، وإن كان يشوب تشكيكها عيب قانوني، تجاوز حدود عملها التفسيري، وشكل اعتداءً على القانون الأساسي الفلسطيني. كما أكدوا على أن قرار الرئيس محمود عباس يمس مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه صراحة في القانون الأساسي وغيره من المواد المتعلقة بتحصين عمل النواب لتمكينهم من أداء دورهم الرقابي والتشريعي على أداء السلطة التشريعية بحرية وطمأنينة وأن صلاحية رفع الحصانة عن النواب محصورة بالمجلس التشريعي نفسه حسب القانون.

وحذر المجتمعون من خطورة استمرار تدهور النظام السياسي الفلسطيني نحو الانهيار الشامل، وضرورة العمل، مجتمعين ومنفردين، مع كافة المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وتشكيل لجنة من كل من هيئة الكتل البرلمانية، مجلس منظمات حقوق الإنسان والهيئة المستقلة للعمل في بلورة آليات محددة لمحاولة وقف التدهور الملموس في النظام السياسي.

وفي نهاية اللقاء، أكد المجتمعون على ضرورة الحفاظ والتمسك بالمبادئ الدستورية خلال هذه المرحلة، والضغط باتجاه إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، في أقرب وقت ممكن، لإعادة الشرعية لكافة المؤسسات الدستورية، والحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي وفق الآليات القانونية والديمقراطية.

-انتهى-